Gaylord
PAMPHLET BINDER
Syracuse, N. Y.
Stockton, Calif.

Columbia University
in the City of New York

THE LIBRARIES

١٥

البيان الأول

الى

الشعب السوري

عن أعمال العهد الجديد

خلال ثلاثة أشهر

كانون أول - آذار

١٩٥١ - ١٩٥٢

تشرف المديرية العامة للدعاية والانباء

بتقديم

البيان الأول

من

دولة الزعيم فوزي سلو

رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء

الى

الشعب السوري

بكلمة من كلمات الافتتاح فيه :

« إننا نضع بياننا بين يديك ، فاحكم لنا بما تجده صوابا »

« لنتابع السير في هذا السبيل ،

« واحكم علينا بما تراه أعوجاجا لنعود الى السواء »

« السبيل ،

« فكلمتك هي العليا ، وانت المرجع الاخير »

٦ جمادى الآخرة ١٣٧١

٣ آذار ١٩٥٢

956.9
Sy81

16547E

أيها الشعب الواعي

اليك ما كنّا وضعناه باختيارنا، وأقسمنا عليه امام الله والناس بملء ارادتنا ، وجعلنا منه عهداً قطعناه على انفسنا منذ مطلع فجر الاستقلال .

اقسم بالله العظيم انني اضع نفسي ومواهبي في خدمة الوطن السوري وادافع عنه واحمي علمه واحفظ استقلال الوطن وسلامة ارضه واحافظ على شرفي العسكري واطيع رؤسائي في كل ما يتعلق بذلك وابذل دمي لاداء هـذا الواجب والله على ما اقول شهيد .

استلهمنا كلمات هذا القسم من وحيك الينا بالواجب الملقى على عاتقنا، وقبسنا صيغته من صفحات تاريخ جهادك القاني ، ونضالك المستمر ، فاصبح هدينا الذي نهتدي به ، نسير عليه ونرعاه ، وتتناقله اجيال جيشك الصاعدة ، حفظاً للعهود ، ودفاعاً عن تراث الآباء والجدود . فبرّاً بهـــذا القسم العظيم ، يتقدم اليك جيشك الفتي

– وافئدة افراده مفعمة بالايمان الراسخ ، بانه منك واليك ، ولاجلك يعمل – ببيانه الاول عن حصاد اعماله ، خلال المرحلة الاولى من هذا العهد الجديد الذي تطوع له مختاراً ، بعد ان طوى عهد البلبلة والفوضى ، تنفيذاً لرغباتك . وان جيشك هذا ، ليتحمل مسؤولياته كاملة ، بعقيدة لا تتزعزع ، وارادة لا تلين ، شعاره التضحية في سبيل امانيك الغالية ، لتعلو وتسمو حراً كريماً عزيزاً ، تفاخر الامم بحيويتك الخالدة .

ايها الشعب الأبي

جرت الحكومات المتعاقبة ، تمهيداً لاستلام دفة الحكم ، على سنة تقديم البيانات مسبقاً ، تضمنها الوعود الخلابة ، والصيغ المنمقة ، والكلمات المعسولة ، بتنفيذ ما جاء فيها ، من مشاريع تسرد تعداداً لا حصراً ، كأن سردها على هذا النحو ، يجعل لها قوة الابراء وقيمته ، ويضمن لها التنفيذ .

ولقد شهدنا دائماً بالوقائع ، ان تلك الوعود الجميلة ، بقيت دون ان تتعدى اطار بياناتها المستفيضة ، ودون ان يقوم على ارض هذا الوطن ، عمل او انشاء يلمسه الشعب ، او اصلاح يتحسسه ، او تجني البلاد فوائده . وبالرغم مما قدمناه لأكثر هذه الحكومات من مقترحات لبرامج عملية ، لها اهدافها الواضحة البينة ، وطرق تنفيذها السليمة ، للنهوض بالبلاد مما تعانيه بتنظيم شؤونها في جميع مرافقها ، كنا تارة نصطدم باللامبالاة عن جهل او تجاهل ، وتارة بالمغالاة في

توزيع الابتسامات الصفراء للتعطف . لقد حذرنا مراراً هـذه الحكومات من مغبة اتباع سياسة ارتجالية خرقاء ، والاسترسال في عدم التبصر في ادارة دفة الحكم ، منبهين الى ضرورة النظر الى الامور نظرة جدية واقعية ، بعقلية جديدة تقدميـة ، تتمشى مع مستلزمات التطور والانطلاق ، وتقوم على أسس وطيدة من العلم والفن ، تمكننا من ادراك ركب الحضارة والسير معه جنباً الى جنب ، فكان الجواب دائماً ، الامعان في التحدي والتهديم ، وخلق اقطاعية حزبية هوجاء ، اخذت تذر التفرقة بين المواطنين ، وتشهر بالجيش ظلماً وافتراءً ، بغية ايجاد هوة سحيقة بين الشعب والجيش ، ليتاح لها العبث بمقدرات الشعب ، حتى جعلت البلاد تسبح في بحران من الفوضى تتقاذفها المساومات ، وتفتك بها الدسائس .

طغت الميوعة ، فضاعت هيبة السلطة ، وانعدمت كفاءة الحاكم ، وبات مفهوم الحكم بأجلى مظاهر عقمه ، بين تردد في حمل الاعباء ، واحجام عن قبول التبعـات ، وأصبح عجز الاصنام واشباهها ظاهراً واضحاً ، والاحداث تترى منـذرة بشر مستطير يطيح بالبلاد واستقلالها .

جلادوك قست قلوبهم ، حتى غدت كالجلمود ، وصمت آذانهم عن الاستماع الى ظلامتك ولسان حالهم يردد لك بأنه يكفيك من الحرية ما انت فيه من رق العبودية ، وهي نعمـة اسبغناها عليك بالحزبية ، فاقنع بها لانها على امرك قابضة من الناصية . ما بالك ! فها هي لجان تدرس قضاياك وتنسقها ، وجلسات تعقـد لمناقشتها .

مهاترات وجدل عقيم باسم التمثيل الشعبي . لا تكن ارعن ، فعليك نغضب ، ولا لجوجاً فمنك نحرد . كل هذا يجري وانت ايها الشعب تئن وتشتكي ولا من سميع ، تتظلم وتستجير ولا من مجيب .

ولكن جيشك الذي اعددته لرد العاديات ، وادخرته للملمات ، بعد ان غرست فيه روح التضحيـة ، ونفخت فيه من ايمانك حب الوطن ، وقدمت له من دمـك وعرق جبينك القوة للدفاع عن كيانك . هذا الجيش الذي ائتمنته على شرفك ، وعلى فلذة اكبادك حماة ديارك يظللهم علمك الخفاق في ميادين النضال عن حريتك ، ويحتضنهم في ميادين الشرف والاستشهاد للذود عن حياضـك — هبَّ هبة رجل واحد ، ملبياً نداءك الداعي الى الواجب ، مردداً نشيد صلة الدم والرحم والقربى بك ، والعقيدة والايمان باستقلالك .

لبيك يا ابتاه ، لبيك يا اماه ، لبيكم يا اخوتاه ويا عمـاه ويا اهل الحي والقرية والبلد !

لبيك ايها المواطن الحر !

لبيك ايها الشعب المناضل !

اننا ابناؤك المخلص ، اننا لك الفداء !

قر عيناً ، فجيشك المرابط على الحدود ، في وجـــه عدوك اللدود ، اخذ على عاتقه حفظ الامن الداخلي في البـلاد ، واعادة الطمأنينة الى نفوس العباد . وقطعاً لدابر الفوضى ، وضعنـا في اعناقنا امانة النهوض بسوريا العزيزة دون تردد او ابطاء .

ايها الشعب الكريم المنطلق !

لقد نهجنا نهجاً جديداً ، في تفهم الحكم ، وتنظيم ادارته ، وتسيير دفته ، ولهذا فقد اثرنا مسبقاً العمل الصامت المجدي على البيانات المستكينة ، فانكببنا على وضع المشاريع المثبتة لمقترحاتنا التي تقدم عرضها على الحكومات السابقة ، والتي تحتاج اليها البلاد ، لتحقيق ما يصبو ويتوق اليه مجتمعنا الواعي ، ونحن واثقون من انفسنا بتحقيقها ثقتنا بك وبحيويتك ، وبانك ستطلع في اقرب وقت ، على حقائق تلك المشاريع ، منصوصاً عليها في تشريعات ومراسيم وقرارات ، وضعت موضع التنفيذ فور اقرارها . وقد جعلنا انجاز الاعمال ، على هذا النحو العملي السريع ، دستور هذا العهد الجديد ، وشعار حكم فيه ، اساسه النظام ، ومادته العلم ، وغذاؤه الفن ، نابذين الانانية ، بعيدين كل البعد عن كل اقطاعية وحزبية ، لا نعمل للاشخاص ، او للاحزاب ، بل لاجلك فقط ، غير خاضعين او متأثرين بارادة احد ، نسير بوحي ضميرنا ، وهدي وجداننا ، وقدسية واجبنا ، دون محاباة او تمييز فئة على اخرى . فالمواطنون في نظرنا احرار ، لا سيد ولا مسود ، بل متساوون في الواجبات والحقوق ، كل منهم يعمل ضمن حدود حريته الفردية ، متضامناً متكاتفاً مع الجماعة ، لتوحيد الجهود وتضافرها لاعلاء كلمة سوريا ، ورفع شأنها ، وجعلها دولة حديثة متجددة ينتسب اليها الفرد السوري ، مواطناً صالحاً ، منظماً ومنتجاً ، على اساس قويم من ضمان الحقوق وتحديد الواجبات .

واذا كانت بيانات الحكومات السابقة بقيت ضمن حدود الوعود، فاننا اليوم نضع بين يديك بياننا هذا، بتشريعات ومراسيم واصلاحات ، انجزت دون ان يسبقها وعد ، او دعاية ، مع ان قسماً من نصوصها اصبح وقائع نافذة ، بدأ اكثرها يعطي ثماره وقسماً آخر في طريق التنفيذ ، وسنحققه باذن الله .

ايها الشعب السوري !

اننا نضع بياننا بين يديك ، فاحكم لنا بما تجده صواباً ، لنتابع السير في هذا السبيل، واحكم علينا بما تراه اعوجاجاً لنعود الى سواء السبيل ، فكلمتك هي العليا ، وانت المرجع الاخير .

تنظيم الدولة

من المعروف ان الدولة تؤدي مهامهـــا عن طريق جهازها الاداري ، لذلك كان اول عمل قمنا به اعادة تنظيم هذا الجهاز ، عن طريق اعداد قوانين ، وانظمة جديدة تفرض هيبة القانون ، وتجعل الموظف اداة صالحة لخدمة المواطنين على السواء .

لقد كان ضياع المسؤولية ، ظاهرة سائدة في الادارة العامـة ، وكان شبح التسريح يخيم فوق رؤوس الموظفين ، كما كانت الحزبية السياسية السامة ، تفتك بجهاز الدولة فتكاً ذريعاً ، لذلك رأينا من اولى واجباتنا ايقاف التسريحات والتنقلات ، الا عنـد الضرورة القصوى ، مستهدفين ادخال الطمأنينة الى قلوب الموظفين . ولدى النظر في اوضاع الموظفين ، لاحظنا ان التعويض العائلي الذي يتقاضونه عن اولادهم لا يتعدى الولد الرابـع ، بحيث ان الاب الذي يعطي الوطن اكثر من اربعة اولاد ، يتقاضى نفس التعويض المخصص لرب اسرة يعيل اربعة اولاد فقط . فتحقيقاً للعدل الاجتماعي

عمدنا الى تعديل هذا الوضع، فاصدرنا تشريعاً يمكن رب الاسرة من تناول التعويض العائلي عن كل اولاده مهما بلغ عددهم .

ثم صدر بلاغ حددنا فيه واجبات الموظف ، وما يترتب عليه من اعمال منوطة به ، يؤديها على الوجه الاكمل وفقاً للمصلحة العامة، ويثابر على عمله ، ويخصص ساعات الدوام لاداء الخدمة العامة المكلف بها بدقة وامانة ، جاعلاً التجرد والنزاهة نصب عينيه دائماً .

ولما كان الجزء الاكبر من وقت الموظف يضيع في المراجعات، فقد منع الموظفون من قبول الزيارات الشخصية ، واحدثت دائرة للمراجعات، غايتها رعاية مصالح المواطنين في علاقاتهم مع الدولة ، وتأمين حقوقهم ضمن حدود القوانين والانظمة . وقد خولت هذه الدائرة حق النظر فيما يقدمه الافراد من شكاوى ومراجعات في صلاتهم بادارات الدولة والمؤسسات العامة .

ولرعاية مصالح المواطنين رعاية وافية ، كان لا بد من تحرير الموظف وجدانياً من تأثير الاهواء الحزبية ، التي كثيراً ما اضرت بابناء البلاد وحالت دون تحقيق المساواة بينهم امام القانون ، فعمدنا الى ابعاد الموظفين عن السياسة ، وملابساتها المختلفة التي لا تتلاءم مع عملهم الاداري ، بحيث لا يفرق بين مواطن وآخر استناداً الى لونه الحزبي ، وقد فرض على الموظفين قسم قانونية تقتضيهم الولاء للدولة ، لا لأشخاص او لدور سياسي .

ومثلما حددنا واجبات الموظفين ، كذلك فقد نظمنا علاقة

المرؤوسين بالرؤساء ، وجعلنا للمرؤوسين حق الاعتراض على كل تدبير يتخذه رؤساؤهم المباشرون ، فيما يتعلق باوضاعهم المسلكية واصدرنا عدة بلاغات تنظيمية ، بشأن ضبط المعاملات والمراسلات الرسمية .

ولقد اردنا من الموظف ان يعلم ، ان المواطن الصالح ليس من يقصر حب الوطن على الدفاع عن ارضه وثروته ، وثقافته وتاريخه فحسب ، وانما المواطن الصالح هو ايضاً من يقف نفسه على خدمة الدولة، واحترام حقوق المواطنين. وهذا لا يتحقق الا بقيام الموظف باعباء وظيفته في حدود النظـام والثقة بالنفس ، وتوخي المصلحة العامة .

ولاجل بلوغ الغاية المتوخاة من تقوية جهاز الدولة ، على الوجه الذي يكفل اداء الخدمات المنوطة به ، فقد حددنا مهام التفتيش في الوزارات والادارات العامة، واوضحنا اهدافه ونسقنا اساليب عمله، وقد انيطت بمكتب تفتيش الدولة مراقبة سير الاعمال في الادارات والمؤسسات العامة التي فرض عليها مراعاة قواعد ومبادىء دقيقة ، تسهيلاً لسير المراقبة، والاشراف على نشاط الموظفين، وحسن قيامهم بواجباتهم .

الجندية جامعة الشعب

حرصنا كل الحرص – ونحن نضع التشريعات الجديدة المنظمة لحياة البلاد ومستقبلها – على ان نقوي بصفة خاصة تلك الروابط التي تربط الجيش بالشعب ، وتنظم الحياة العسكرية في تماسها مع فئات المواطنين تنظيماً يحقق مبدأ من اهم المبادىء التي تقوم عليها الامم الناهضة الحديثة ، وهو **ان الجيش مدرسة ، والجندية جامعة شعبية يتعلم فيها المواطنون دون تفرقة او حزبية ، اداء الواجب والتحلي بروح النظام ، والتضامن والتضحية ، ليؤلفوا فيما بينهم وحدة وطنية قوية ، قد لا يتاح لهم تآليفها خارج نطاق الحياة العسكرية .**

ففي مجال التشريع الخاص بالجيش هدفنا الى امرين :

الاول – تقوية الجيش ووضع الامكانيات المادية بين يديه ، ليضمن لنا الكرامة ، ويحرس سلامتنا ، ويجابه الخطر مهما كان مصدره .

ونحن بذلك نعرب عن ارادة الشعب ، ونحقق رغبته ، ليطمئن داخل حدوده الى تنظيم اعماله ، والى مصير اولاده واحفاده ، اذ دون هذه الطمأنينة ، لا يستطيع المواطن ان يكون ركناً في نهضة اقتصادية او عمرانية .

والثاني – اعادة تنظيم الخدمة العسكرية فيما يتعلق بخدمة العلم المفدى ، وتدارك بعض النواقص والثغرات في تشريعات الخدمة العسكرية الصادرة سابقاً .

وفي هذا المضمار ، رأينا من اولى الواجبات الوطنية – بعد ان احدثت خدمة العلم ، واقبل المواطنون بلا تردد على ادائها – ان ننظم خدمة الاحتياط . لذلك اصدرنا المرسوم التشريعي رقم ١٥ بتاريخ ٣ / ١٢ / ١٩٥١ وضمناه الأسس والقواعد التي تؤهل كل سوري لخدمة الاحتياط، وان لهذا التشريع – بما وضعه من مبادىء في تعريف مكلف الاحتياط، وفئاته وخدماته ، وحقوقه ، واصول الدورات التدريبية – اهمية وطنية واجتماعية بالغة ، لأنه يؤلف مع تشريع الخدمة العسكرية الاجبارية ، رباط الفكرة الجماعية التي تشعر المواطنين بتحمل كل منهم قسطه في الدفاع عن الوطن ، وتعبىء قواه لمجابهة كل خطر يتهدد سلامة البلاد .

كذلك اصدرنا المرسوم التشريعي رقم ٤٥ بتاريخ ٦ / ١ / ١٩٥٢ لتشميل احكام الخدمة العسكرية حملة الشهادات الابتدائية والثانوية والعالية، من مواليد عام ١٩٢٩ وما بعد، الذين لم تنظم في القوانين

السابقة خدمتهم الفعلية ، وهم الفئة المثقفة في البلاد التي يعول عليها في رفع مستوى الخدمة العسكرية ، وخلق روح جديدة في صفوف المجندين، قوامها المعرفة وحب الاطلاع، والرقي والتمسك بالواجب.

وقد اثبتت التجارب في حياة الامم ان كثيراً من المواطنين الذين يدخلون الجندية، وهم يفتقرون الى المزايا والكفاءات التي تؤهلهم لعمل نافع في المجتمع ، لا يلبثون بعد انقضاء خدمتهم ان يتبدلوا تبدلاً ملحوظاً ، فيعودوا الى الحياة العادية — بما كسبوا وعرفوا ، وبما اعتادوا عليه من حياة منظمة مفيدة — اصلح حالاً واكثر استحقاقاً للقب مواطن . وعلى هذا الاساس فقد منع قبول (البدل النقدي) من حملة الشهادات المدرسية المكلفين بالخدمة ، حرصاً على تحقيق الغاية المثلى من تنظيم مدرسة الحياة العسكرية . ويعتبر هذا التشريع خطوة اولى في الغاء البدل النقدي الغاء مطلقاً ، لتتوفر لدى الجيش العناصر المثقفة ، ولتجتمع في ثكناته جميع عناصر الامة في صف واحد .

ولما كان حق الموظف او المستخدم او العامل في الوظيفة ، او العمل الذي كان يباشره قبل التحاقه بالخدمة من الحقوق المصونة ، فقد اوردنا في النصوص التشريعية الجديدة احكاماً صريحة ، في حفظ حق كل منهم بالعودة الى عمله السابق ، وفرض عقوبات ضد من يخالف هذه الاحكام من الجهات المستخدمة .

ويجدر بنا ونحن في صدد تنظيم الخدمة العسكرية ، ان نشير

الى صدور المرسوم التشريعي رقم ٤٣ الذي قضى بتخصيص اعانات مالية للعرب المتطوعين في الجيش السوري الذين استشهدوا في ساحات الشرف ، ابان حرب فلسطين ، تعادل راتب سنة على اساس الراتب الاخير الذي كان يتقاضاه المتطوع الشهيد .

وبذلك قامت الدولة بواجبها ازاء فريق من اخواننا العرب الذين دفعتهم حماستهم القومية الى الانخراط في الجيش السوري ، للمساهمة في الجهاد المقدس ، ولم يكن في القوانين السابقة ، التي تخص الاعانات ورواتب التقاعد بافراد الجيش السوري وحدهم ، ما يمكّن من اسداء العون الى أُسر هؤلاء القوميين الابرار .

ولا بد من الاشارة في هذا المضمار الى اننا احدثنا (وسام فلسطين) ليمنح كل من جاهد وساهم في ميدان من ميادين هذه القضية العربية الكبرى ، وكان يجب ان يحدث هذا الوسام منذ زمن بعيد ، لنتمكن من مكافأة المستحقين ، ممن جاهدوا وضحوا وابلوا البلاء الحسن .

وما فلسطين بعد ، سوى جزء من قلبنا ، وستظل من اهم المواضيع التي تعالجها سياستنا الوطنية والقومية والدولية .

الاصلاح المالي والاقتصادي

(ا) الموازنة

عندما اخذنا على عاتقنا مسؤولية الحكم ، كانت قد انقضت على البلاد ستة اشهر وهي تعيش دون موازنة ، وكانت الموازنة تتأرجح بين مجلس النواب ومجلس الوزراء ، دون ان تنتهي الى نتيجة ، مما ادى الى اضطراب اداري في معظم اجهزة الدولة ، واضطرار الوزارات الى البقاء على موازنات اثني عشرية ، يتعذر معها كل اصلاح ، وتوجب توقف المشاريع الاساسية . لذلك كان الهدف المالي الاول للحكومة الحاضرة ان تعيد الاستقرار الاداري بانجاز الموازنة العائدة للدولة والمؤسسات العامة .

(ب) الاصلاح المالي

ان ابرز عيوب النظام المالي السوري اختلال التوازن بين الضرائب المباشرة ، والضرائب غير المباشرة ، اذ ان معظم موارد

الدولة يأتي من الضرائب غير المباشرة التي ترهق عادة الطبقات الفقيرة والوسطى ، وتخالف مبادىء العدل الاجتماعي .

ولهذا كان اول ما فكرت به الحكومة ان تدعم الضرائب المباشرة ، وتزيد من عددها ومن معدلاتها ، فاخرجت حتى الان سلسلة تشريعات، من شأنها توجيه الانظمة المالية نحو تحقيق المساواة، على اساس قدرة كل مواطن في المساهمة بالاعباء العامة ، ومن بين هذه التشريعات تعديل ضريبة ريع العقارات ، وضريبة العرصات وذلك بزيادة النسب التصاعدية على الاولى ، وبجعل التصاعد شاملاً جميع ما يملكه المكلف في الاراضي السورية ، بينما كان هذا التصاعد يتناول كل بناء او كتلة عقارية على حدة ، واحداث مبدأ التصاعد في ضريبة العرصات بينما كانت نسبتها واحدة . كما ان المرسوم التشريعي الذي صدر بهذا الشأن اوجد أُسساً ثابتة ، لاجل تحقق الضريبة ، بينما كانت هذه الاسس عرضة للتبدل كل سنة ، وقد تناول التعديل في التشريع المالي ضريبة الحراسة ايضاً ، بشكل يجعلها منسجمة مع ضريبة ريع العقارات ، وخاضعة لمبدأ التصاعد بالتبعية .

اما ضريبة الارث والهبات فقد أقر بشأنها تشريع جعلها شاملة للاموال غير المنقولة ايضاً ، بينما كانت تتناول الاموال المنقولة فقط وقد حددت النسب التصاعدية في هذه الضريبة ، بحسب درجة القرابة ومقدار الارث .

وصدر مرسوم تشريعي كذلك يتناول تعديل ضريبة الدخل ، برفع المعدلات التصاعدية حتى تصل الى ٣٦ بالمائة عن جزء الربح الذي يتجاوز ٧٥٠ الف ليرة سورية ، في حين كان هذا المعدل فيما مضى لا يتجاوز الثلاثين بالمائة ، وخُفض في المرسوم نفسه ، الحد الادنى السنوي المعفى للمهن والحرف الصناعية والتجارية وغير التجارية ، وجُعل قريباً من الحد الادنى السنوي المعفى لذوي الرواتب من العمال والموظفين والمستخدمين ، كما شُددت وطأة العقوبات على من يلجأ لاساليب احتيالية ، او سلبية للتهرب من الضريبة . والغاية من هذا التشريع رفع مستوى ضريبة الدخل باعتبارها ضريبة المستقبل ، واكثر الضرائب عدالة ومورداً . وعلى نجاحها وتعميمها يتوقف امكان تخفيف بعض رسوم الاستهلاك .

ان هذه الضريبة ، التي تحتل في تشريعات الامم الراقية المالية ، المكان الاول ، لا تزال في مرحلتها الاولى في تشريعنا السوري ، ولا تزال معدلاتها ووطأتها عندنا اضعف منها في اي دولة اخرى ، اذ تبلغ في بعض الدول ٨٥ بالمائة .

وعمدت الحكومة كذلك الى اصلاح ضريبة الري على الاراضي المسقاة ، بشبكات الري الحكومية ، والغاية من ذلك استرجاع نفقات التأسيس ، ومساهمة المستفيدين في اعباء الصيانة والاستثمار ، وطرح ضريبة عادلة تقابل ما استفاده المستثمرون الزراعيون من هذه الشبكات التي جعلت قيم اراضيهم وانتاجها ، تزيد اضعافاً مضاعفة عما كانت عليه .

وقد لفت نظرنا ، عندما قمنا بدراسة النظم المالية ، ضعف اساليب التنفيذ في تحصيل الضرائب المقررة، لذلك عمدت الحكومة الى تقوية هذه الاساليب ، فاصدرت المرسوم التشريعي ذا الرقم ٥٨ الذي يلزم التجار بمسك دفاتر منظمة ، تحت طائلة العقوبة الجزائية ، وحرمانهم من ممارسة التجارة والصناعة ، ومن المحقق ان هذا الاصلاح لن يكون له اثر مالي فحسب ، بل سيكون له اثر اجتماعي واقتصادي بارز ، اذ ينظم عمل التاجر ، ويحمله على ترتيب اموره ، وتنظيم قيوده وعلاقاته مع التجار الآخرين ، مما يسهل عمل التجارة ، ويرقي شأنها ، ويخرجها من اطار التواكل والفوضى . وحرصنا في المرسوم رقم ٣٤٤ بتاريخ ١٦ / ٢ / ١٩٥٢ على تنظيم اساليب دفع الضرائب، والرسوم، والتكاليف والموارد العامة، وجميع الاموال المطلوب تحصيلها وفقاً للقوانين والانظمة النافذة، في مراكز الجباية التي تعينها وزارة المالية، وكيفية ارسال الاخبار الى المكلفين الذين استحقت عليهم الاموال ، وتبليغها ، وتحديد مدة الامهال ، والتدابير التي يلجأ اليها في حال التأخر والتقاعس ، وذلك تنفيذاً للمباديء الاولية المتعارف عليها في تحصيل الاموال العامة، والافادة منها في الوقت المحدد ، لتستطيع الدولة ان تقوم من جهتها بما يترتب عليها لخدمة المكلفين وحمايتهم وتأمين حقوقهم .

وفي الوقت نفسه اصدرنا مرسوماً تشريعياً يسمح بموجبه لوزارة المالية ان توفد الموظفين، وغيرهم من حملة الشهادات العليا للتخصص بصورة عملية في فروع المالية والمحاسبة ، والمصارف ، وامور القطع

والنقد ، لأن جميع هذه الفروع اصبحت تحتاج الى فنيين متمرسين بالعمل فعلًا ، ليقوى بهم جهاز التنظيم المالي .

(ج) قروض الشركات

سُنَّ فيما سبق تشريع يسمح لوزارة المالية ، بان تكفل الشركات الصناعية المساهمة في سوريا ، لدى بيوتات المال ، على القروض التي تعقدها لتسديد نفقاتها الاولية ، او لتتمكن من متابعة الاستثمار . وكانت الغاية من هذا التشريع مساهمة الدولة مساهمة فعالة في بقاء هذه الصناعات الوطنية ، التي تعتبر دعامة هامة في كيان اقتصادنا السوري .

وقد تبين لنا ان الاجل المحدد للقروض المكفولة قصير جداً ، مما جعل الشركات المكفولة ، تعجز عن تسديد القروض في حينها ، لذلك فقد اصدرنا مرسوماً تشريعياً يقضي بتمديد آجال هذه القروض لمدة خمس سنوات اخرى ، بالاضافة الى السنوات الثلاث السابقة ، كما قررنا مبدأ توزيع جزء من ارباح هذه الشركات على المساهمين بعد تسديد الاقساط المستحقة ، ليكون ذلك سبباً في دعم اسهم هذه الشركات ، والحد من هبوط قيمتها .

الا ان الحكومة قد رأت التوقف عن اعطاء قروض جديدة ، ريثما يتم انشاء مصرف صناعي ، يعالج هذه المعضلة من اساسها ، على ان يكون المبلغ الموظف في قروض الشركات الوطنية ، وهو يزيد عن ١٦ مليون ليرة سورية ، نواة رأس مال لهذا المصرف .

(د) المفاوضات مع لبنان

استمرت المفاوضات بين سوريا ولبنان ، لايجاد قواعد تنظم علاقات البلدين الاقتصادية زهاء سنتين ، دون الوصول الى اية نتيجة ايجابية . وقد كان في برنامج الحكومة الحالية معالجة هذا الموضوع معالجة عملية ، للوصول الى اتفاق يحفظ مصلحة البلدين ، ويمتن الروابط الاخوية القائمة بينهما ، ولذلك فقد استأنف الجانب السوري مباحثاته ، مع الجانب اللبناني ، بروح مشبعة بالنية الصادقة والعزيمة على انجاز المفاوضات باسرع ما يمكن ، وبافضل الشروط ، وقد عقدت عدة اجتماعات لهذه الغاية ، انتهت الى وضع اتفاقية اقتصادية مالية تحل معظم المشاكل المعلقة بين البلدين ، ويبتغي الطرفان من ورائها تعاوناً مجدياً للشعبين الشقيقين .

(ه) المعاهدة التجارية مع المانيا

كانت هذه المعاهدة قد وقعت بالاحرف الاولى من قبل ممثلي الحكومتين السورية والالمانية ، دون ان تقترن بموافقة مجلس النواب عليها ، مما نجم عنه توقف التبادل التجاري بين البلدين ، وشعور المصدرين السوريين بخيبة امل كبيرة . ولذلك فقد اعدت الحكومة الحالية التشريع اللازم والاجراءات الضرورية ، لابرام الاتفاق التجاري واتفاق ميزان المدفوعات . وتنتظر الحكومة استجلاء بعض النقاط التفصيلية ، لوضع هذه الاتفاقية موضع التنفيذ . وقد مهد لتصديق هذه الاتفاقية باصدار مرسوم تشريعي ينهي حالة الحرب بين سوريا والمانيا .

(و) تنظيم التجارة الداخلية

لم تكن التجارة الداخلية منظمة في سوريا قبيل العهد الحاضر ولم يكن لدى وزارة الاقتصاد الوطني ، حتى التشريعات الضرورية التي تساعدها على تنظيم هذه التجارة ، ولذلك فقد كانت اسعار المواد الاولية والثانوية على السواء ، تخضع للاحتكار وجشع التجار ، وبالتالي فقد كانت تكاليف المعيشة تزداد باستمرار ، مما جعل اصوات المواطنين ترتفع بالشكوى . وتعرض الاستقرار الاجتماعي في سوريا لكثير من الهزات والاضطراب .

اما الآن فقد اصدرنا التشريعات التي تسمح لوزارة الاقتصاد الوطني ان تقوم بعمليات المراقبة الاساسية لحركة التجارة الداخلية وسيكون من نتائج ذلك وضع حد للارباح الكبرى غير المشروعة التي كان بعض المحتكرين يكدسونها في صناديقهم ، غير مبالين بما يكون لذلك من تأثير في القسم الاكبر من الشعب ، اي طبقة المستهلكين .

وقد بدأت وزارة الاقتصاد الوطني تمارس فعلاً مراقبة التجارة الداخلية ، فاصدرت عدة قرارات رمت الى ضبط توزيع المواد الضرورية كمواد البناء ، وفرضت اعلان الاسعار لعدد كبير من المواد الغذائية ، منعاً للتلاعب بها ، وحداً من ارتفاع اسعارها ، واناطت بموظفيها مع رجال الضابطة مراقبة الاسعار باستمرار ، وخولتهم صلاحيات ملاحقة المخالفات ، وانزال العقوبات بمرتكبيها .

وسياسة وزارة الاقتصاد الوطني في هذا الحقل ، قائمة على التوسع في مراقبة عمليات توزيع الانتاج ، ومراقبة الاسعار ، لجعلها متناسبة مع قدرة المستهلكين على الشراء ، مع ضمان الربح المعقول الذي ينشط العمليات التجارية .

واذا لمحت الحكومة ان تدابير الضبط والاشراف لا تكفي وحدها للحد من المضاربة والاحتكار ، فستعمد – بموجب التشريعات الجديدة – الى فرض التوزيع المراقب .

ان الحكومة على ثقة بان الشعب سيقدر هذه الاحكام التشريعية حق التقدير ، ويتولى بنفسه مراقبة تنفيذ القرارات المحددة للاسعار وذلك عن طريق الامتناع عن دفع اسعار اغلى من الاسعار المحددة ، واعلام السلطات المختصة عن المخالفات المرتكبة في هذا الحقل .

(ز) تنظيم التجارة الخارجية

اما في حقل التجارة الخارجية ، فقد اصدرت التشريعات اللازمة بتوحيد انظمة التصدير والاستيراد المعمول بها ، بعد ان كانت مشتتة لا وحدة تربطها ، بسبب اقرارها في اوقات مختلفة ، ومناسبات متعددة ، بحيث تعذر على التجار الاحاطة بها .

كما ان هذه التشريعات قد عدلت الانظمة التي كانت نافذة في الماضي ، كي تتمكن وزارة الاقتصاد الوطني من الاشراف على

عمليات الاستيراد والتصدير بصورة مجدية . فمن ناحية الاستيراد ، اعطت التشريعات الجديدة وزارة الاقتصاد الوطني ، حق اخضاع الاستيراد الى نظام الاجازة المسبقة ، كما خولتها منع استيراد بعض المواد والمنتجات ، او تحديد الكميات المستوردة منها ، وذلك بقصد انشاء فروع جديدة للزراعة والصناعة وتنشيطها . ومن اهداف هذه التشريعات حماية ميزان المدفوعات ، وتأمين استيراد المنتجات الاجنبية الى البلاد استيراداً مباشراً ، من بلد المنشأ ، لما في ذلك من توسيع افق التجارة الوطنية من ناحية ، وتخفيض كلفة الاستيراد ، وبالتالي كلفة المعيشة من جهة اخرى .

اما من ناحية التصدير فقد منح التشريع الجديد وزارة الاقتصاد الوطني حق منع تصدير المواد ، والمنتجات عند الاقتضاء ، او اخضاعها للاجازة ، بقصد تحديد بعض الكميات المصدرة ، او مراقبتها اذا مست الحاجة ، أو مراقبة البلد المصدرة اليه ، وذلك من اجل اجتناب وقوع اي نقص في المواد الغذائية ، او المواد الضرورية الاخرى ، ومن اجل تصنيف الصادرات ومراقبة جودتها .

ولا بد من الاشارة الى ان بين ما رمت اليه هذه التشريعات توجيه عمليات التصدير الى مرفأ اللاذقية ، لان انجاح مشروع المرفأ السوري هو احدى النقاط الاساسية التي تؤمن الازدهار الاقتصادي لبلادنا .

ثروة الأرض

(ا) وقاية المزروعات

لقد انشئت مديرية لوقاية المزروعات ، عـــلى احدث الاسس والمناهج لمكافحة الحشرات، والامراض النباتية التي تصيب المزروعات ومنها القطن .

وعملنا ايضاً عـــلى احداث الحجر الزراعي الذي يمنع تسرب الحشرات والامراض من الخارج ، ليضمن سلامة مـا نصدره من المحصولات الزراعية، مجاراة للاحكام الدولية السائدة، وصيانة لسمعة انتاجنا الزراعي ، وحرصاً عـلى ان يكسب هذا الانتاج اسواقاً عالمية جديدة. وستترك هذه التدابير اثرها الفعال في المواسم الزراعية المقبلة ، وعلى الاخص موسم القطن الذي سيفيد فائدة محسوسة من ايجاد هذه المديرية ، ومن الخدمات التي ستقدمها للمزارعين .

وبدأت وزارة الزراعة على الفور بدراسة الاساليب المجدية في

مكافحة آفات القطن بالاشتراك مع خبرائهـــا ، ومع المؤسسات المختصة في القطر المصري، وستعمد الوزارة فور انتهاء هذه الدراسات التي ينتظر انجازها خـلال ايام قليلة ، الى استكمال الاستعدادات التي بدأت بها منذ الموسم الماضي ، لمكافحة حشرات القطن وامراضه بالتعاون مع سلاح الطيران السوري ، الذي اخـــذ يعد بعض الطائرات لاستخدامهـا في مكافحة حشرات القطن ، بعد ان نجحت التجارب التي اجريت لهذا الغرض .

وصدر مرسوم تشريعي آخر، الغرض منه تجنيب البلاد كارثـة ثانية ، تشبه كارثة القطن في السنة الماضية ، وذلك بتحديد المساحات التي تزرع قطناً، لان للزراعة قواعد، ولامكانيات المكافحة حدوداً لا بـــد من اخذها بعين الاعتبار لتفادي الكوارث الجسيمة ، وللحصول على نتائج اقتصادية مضمونة .

ويوجب هذا التشريع على المزارع مكافحة الامراض التي تعتري مزروعاته القطنية باشراف وزارة الزراعـة ، ومساعدتها ، وفق تعليماتها ، كما يوجب على مديرية وقاية المزروعات ، القيام باعباء هذه المكافحة اذا ما عجز المزارع عنها . وبذلك لم يعد لهذا المزارع اية حجة في عدم الاهتمام بالامراض ، والحشرات القطنية ، واهمـــال مكافحتها ، وقـد قضى القانون بمجازاته بالغرامات المالية عند اهماله هذا الواجب، اذ لا يجوز ابداً ان يؤدي تقصير الفرد الى الاضرار بالمجموع . وقد دلت تجارب السنين الماضية عـــلى ضآلة آلات المكافحة ووسائلها ، مما جعل من المستحيل القضاء في المواسم السابقة

عـــلى حشرات القطن وامراضه ، وتفادي انزال الضرر بالثروة الوطنية ، فكانت من جراء ذلك كارثة العام الفائت التي حفزت وزارة الزراعة الى العمل في العهد الحاضر، على توفير الآلات والمواد بمقادير كافية لتأمين المكافحة الناجحة في جميع انحاء البلاد .

(ب) انشاء مكتب القطن

ان انتاج القطن الجيد بكميات وافرة ، واصناف عالية، ذات قيمة تجارية دولية ، يقضي بوجود جهاز خاص، مهمته العناية بشؤون القطن من حيث نقاء الصنف ، ومطابقة الانتاج لحاجات التجارة الدولية ، وجعل جميع عمليات القطن وحلجه وتصنيفه ، وتعبئته وتصديره ، خاضعة لرقابة حكومية ذات اختصاص . ولذلك فقد صدرت مراسيم اشتراعية تؤمن هذه الغاية ، فانشىء مكتب القطن الذي طالما شعرت البلاد بالحاجة اليه، وطالبت باحداثه ، وفرض ايضاً على هذا المكتب القيام باعمال توليد القطن ، لايجاد اصناف مناسبة للاقليم السوري ، وقـــد ضم هذا المكتب دائرة مراقبة المحالج ،ومن وظائفها فحص البذور المعدة للزرع، وتعقيمها وتصنيفها ودائرة لمراقبة التصدير .

لقد اقبل المزارع السوري في السنتين الاخيرتين اقبالاً عظيماً على توسيع زراعة القطن وكان خليقاً بهذا الاقبال ان يعزز الثروة الوطنية ، لو رافقه التنظيم والخبرة ، وشملته الرعاية الحكومية ولكنه كان مع الاسف مطبوعاً بطابع الارتجال، والفوضى وحرية

التصرف الفردي، فلم يراع المزارع القواعد الزراعية، ولم يجد البذار السليم الخالي من بيوض الحشرات ولم تؤمن له وسائل المكافحة وادواتها، كما انه لم تراع في تحضير المحصول، واعداده للتصدير، الشروط المفروضة في اسواق القطن العالمية. فكانت النتيجة ان الكميات غير القليلة التي انتجتها سوريا من القطن لم تكن متفقة مع حاجات الاسواق العالمية.

ولا بد لنا هنا ان نشير الى اهمية المرسوم التشريعي الذي اصدرناه مؤخراً برقم ١٠٦ وتاريخ ٦/٢/١٩٥٢، والمتضمن السماح لمكتب الحبوب، تحت اشراف وزارة الزراعة بشراء وبيع المواد والآلات المستعملة في مكافحة الآفات والحشرات الزراعية، واخصها تلك التي تصيب زراعة القطن. اذ بعد اتساع زراعة القطن على الشكل الذي عرضنا اليه، اصبح من الضروري تأمين وسائل حمايته من اخطار الحشرات والامراض، عن طريق تجهيز البلاد بالآلات الضرورية للمكافحة، وبيعها من المزارعين باقل التكاليف، بعد ان شعر المزارعون باهميتها، واظهروا الاستعداد التام لشرائها، واقتناء اجهزتها.

وقد خول المرسوم التشريعي مكتب الحبوب بيع الآلات والمواد الزراعية للمزارعين، والجمعيات الزراعية مباشرة، او بتكليف المصرف الزراعي والغرف والدوائر الزراعية بجزء من عمليات البيع، وفق شروط معينة. ويجري البيع نقداً بسعر الكلفة وبربح لا يتجاوز الخمسة بالمئة. ولكي يقوم مكتب الحبوب

بعمليات الشراء ، يضع المصرف الزراعي تحت تصرفه ، مبلغ مليون ونصف المليون ليرة سورية ، كذلك ينقل اليه الرصيد غير المستعمل من قرض الاربعة ملايين ليرة، الممنوح للمصرف الزراعي. ويسمح له بالاضافة الى ذلك، ان يستقرض مبلغاً لا يتجاوز السبعة ملايين ليرة سورية اذا اقتضى الامر ، لتتوفر لدى الحكومة جميع الآلات والادوات المستعملة في مكافحة الحشرات .

بعد هذا يتضح ان زراعة القطن لو بقيت على وضعها السابق ، لما وجدت لها مكاناً في الاسواق العالمية ، ولصارت الى الزوال حتماً . ومن هنا كانت اهمية التشريعات الجديدة التي نظمت زراعة القطن ، والاتجار به ، وجعلت في وسع سوريا ، ان تنمي هذه الزراعة وتزيد بذلك دخلها القومي .

(ج) الحاق المدارس الزراعية بوزارة الزراعة

ومن الاصلاحات التي تستحق الذكر اعادة ربط المدارس الزراعية ، بوزارة الزراعة ، بعد ان انيط امرها في السنة الماضية بوزارة المعارف . ولا يخفى ما في ذلك من فائدة من حيث تحقيق برامج التعليم المسلكي ومراعاة الاختصاص. وقد اصبح من البديهي عدم جواز بقاء الفلاح دون تعليم ، سواء أكان ذلك في سني الدراسة، او بعدها ، لاسيما وان البلاد في تقدم دائم، ونمو مستمر ، والاساليب الزراعية الحديثة آخذة بالتطور في جميع انحاء العالم. ولا بد ان يتبع الفلاحون السوريون خطى ذلك التقدم والتطور

ويفيدوا منه ، ويمارسوه بانفسهم . لذلك سيكون من اولى مهام وزارة الزراعة في البرنامج الذي اعدته ، النهوض بتعليم سكان الريف وتوجيههم صغاراً و كباراً .

هكذا اعيدت للمدارس الزراعية ، مهمة التعليم الزراعي ونشر الثقافة الزراعية وغدت المدارس هذه ميداناً لابحاث علمية وتجارب مستمرة لايجاد افضل اصناف المزروعات وتحسين وسائل الاستثمار.

(د) الثروة الحيوانية

كانت الثروة الحيوانية القومية مهملة ، لا يلتفت اليها ، ولا يؤبه بها بالرغم من اهميتها ومما تدره على البلاد من خير عميم وفائدة محسوسة ولقد ظل هذا شأنها لعدم وجود ادارة عامة تسهر على صيانتها وتنميتها واحلالها المحل اللائق بها ، فرؤي تعديل ملاك مديرية البيطرة ، وجعلها مديرية عامة للثروة الحيوانية، وتوسيع مصالحها الفنية ، خاصة مصلحة المخابر التي ستقوم على انتاج اللقاحات والمصول اللازمة لوقاية الحيوانات من الامراض السارية ، ومصلحة تربية الحيوان التي ستعمل على رفع مستوى التغذية ، واصلاح العروق الحيوانية ، واحداث مصلحة لاسعاف مواشي البادية التي تصاب كل عام بخسائر كبيرة ، من جراء الجوع والعطش والامراض .

ولعل صدور المرسوم التشريعي رقم ١٣٥ تاريخ ١٩٥٢/٢/٢٥ القاضي باعادة تنظيم هذه المديرية ، قد منحها مفهوماً حديثاً ،

وروحاً جديدة وليس من شك في ان ثروتنا الحيوانية ستزداد نمواً ولن يمر وقت الا وتغدو بلادنا مصدرة للماشية بعد ان كانت مستوردة .

(ه) مشروع بيع الآلات الزراعية

وبالاضافة الى ما تقدم من ذكر احكام تتعلق بتوفير الآلات الزراعية الى الفلاحين فقد صدر بتاريخ ٢٣ / ١ / ١٩٥٢ المرسوم التشريعي رقم ٨٠ المتضمن قيام المصرف الزراعي ببيع الآلات الزراعية ومحركات المياه الى المزارعين . وغير خاف ان هـذا المشروع الحيوي سيكون من اكبر دعائم النهضة الزراعية في البلاد اذ ان استخدام احدث الآلات الزراعية بالطرق الفنية، سيؤدي حتما الى توسيع الاراضي الزراعية، وبالتالي الى زيادة الانتاج الزراعي، وقد كانت البلاد ولم تزل تفتقر بالنسبة لمساحة اراضيها الى الايدي العاملة ، مما جعل الزراع يطالبون بالحاح للحصول على الآلات الزراعية ، وقد قام المصرف الزراعي فعلاً باستيراد (٢٨٥) جرارة جديدة و (١٦٥) محرك ماء ، بوشر بتوزيعها على الزراع اعتباراً من تاريخ ٤ / ٢ / ١٩٥٢ عمـلاً باحكام المرسوم التشريعي المذكور .

(و) التحـريج

تعنى الدولة عناية خاصة بالتحريج ، وتسعى سعياً حثيثاً للاكثار

منه ، ولقد بدئ فعلًا ، بزرع ما ينوف على خمسة عشر طناً من مختلف البذور الحراجية في المناطق والمواقع المخصصة لتغدو حراجاً اصطناعية والبالغ مساحتها ١٣٠٠ هكتاراً ، توزعت بين ميسلون ومضايا ، وبلودان في قضاء الزبداني ، وبيت جن وعرنه في قضاء وادي العجم ، ومسعدة وجباتا الزيت في قضاء الجولان ، وبعض المناطق في محافظة اللاذقية ، كما بوشر باحداث مشاتل حراجية سداً لحاجة التحريج ، وتشجيعاً للتشجير في دمشق واللاذقية وغيرهما .

العناية بالصحة العامة

ان عناية هذا العهد الجديد بشؤون الصحة العامة ، لا تقل عن مثلها في الشؤون الاقتصادية والزراعية ، وتقوم الآن الادارات المختصة بدراسات واسعة في اساليب حماية المواطن السوري من الامراض وتوفير اسباب المعالجة له بيسر وسهولة ، والحرص على انشاء اجيال جديدة صحيحة ، في احضان مجتمع سليم واومة فاهمة واعية .

توفير المياه الصالحة

ولقد بدأنا بمعالجة الشؤون الصحية العاجلة ، وكان امامنا موضوعان ، بين المواضيع المختلفة التي يجب ان نسعى اليها :

الاول — توفير المياه الصالحة للجميع ، وعلى الاخص حيث ينقص الماء في الارياف والبادية ، مما يجنب البلاد من جراء الاحتباس وسني القحط ، كثيراً من الخسائر والمآسي

التي لا تزال عالقة في اذهاننا عن حوران وجبل العرب في العامين الاخيرين .

الثاني — المبادرة الى درء خطر انتشار مرض جديد جاء بتوسع الزراعة وتلوث المياه ، وهو البلهاريسيا ، لانقاذ المئات من فلاحي الفرات والجزيرة حيث استوطن هذا الداء.

ففي الحقل الاول ، اصدرنا المرسوم التشريعي رقم ٩٤ الذي وضع بموجبه برنامج خاص، لاعوام ١٩٥٢—١٩٥٥ باعمال حفر الآبار والتحري عن المياه الجوفية ، بقصد تزويد الريف والبادية بمياه الشرب والري ، ورصدنا للبرنامج الاعتمادات اللازمة في موازنات اربعة اعوام ، وتقوم على تنفيذه بالاتفاق وزارتا الزراعة والاشغال العامة .

مكافحة البلهاريسيا والامراض السارية

وفي الحقل الثاني ، اصدرت وزارة الصحة المرسوم رقم ١١٥ الذي يقضي باتخاذ اجراءات حازمة ضد مرض البلهاريسيا ، اولها الاحتياطات الصحية المتعلقة بالمصابين وكيفية الاخبار عن الاصابات ، ومراقبة مراكزها الصحية ، واقامة الحجر على الاماكن الموبؤة ثم الاحتياطات المتعلقة بالمياه ، وتطهيرها وضمان سلامتها وعزلها ، وما يستلزم ذلك من وصايا صحية ، تنهض بمستوى الارياف ، وتوجه عقول الفلاحين ووعيهم ، كذلك اصدرنا مرسوماً تشريعياً متمماً لقانون منع سراية الامراض السارية المؤرخ عام

١٩٤٥ ، باحكام جديدة توجب تشديد الاحتياطات والاجراءات من حصر الامراض السارية والوبائية وقمعها وفرض التلقيح الى ضرب النطاق الصحي ، وتشديد قيود التنقل والدخول ، وسوى ذلك من اجراءات صحية ، لم تكن ملحوظة في التشريعات السابقة تمكن السلطات الصحية ، من اداء واجباتها لدرء الخطر ، وتوفير اسباب الدفاع الصحي عن البلاد .

ولما كانت العناية بصحة الشعب ، والسهر عليها ، من اولى واجبات الدولة، وكانت بعض المناطق الخطيرة النائية، بحاجة ماسة الى معالجة سريعة وفعالة ، فقد اصدرنا مرسوماً يقضي بمنح بعض البلديات اعانات مالية تساعدها على تأمين رواتب الاطباء واعداد بعض العلاجات الضرورية .

نظام ايفاد المرشدات

وباشرت وزارة الصحة على الفور بتنفيذ اسلوب ايفاد المرشدات الصحيات الى بيوت الاهلين ، للقيام بدراسات ، واستقصاءات ، عن طريق المشاهدة والعيان ، تساعد السلطات في مكافحة الامراض ورعاية الصحة العامة ، ولاعطاء ربات الاسر، في الوقت نفسه ، تعليمات صحية واجتماعية مفيدة في تربية الطفل ، والعناية بصحته وغذائه ، وتزويد العائلات بالقواعد الاولية ، اللازمة لحفظ الصحة والوقاية من الامراض السارية ، اذ انه من الثابت ان الارشادات الوقائية ، تلعب دوراً رئيسياً في صيانة الصحة العامة ، عدا انها

توفر على الاهلين ، والسلطات الصحية في المدن والارياف ، عناء جماً واموالاً طائلة تبذل لمكافحة المرض بعد وقوعه وانتشاره .

ولا بد من الاشارة ، الى نجاح اساليب المكافحة الحديثة للامراض المستوطنة والملاريا ، بنتيجة الحملة الاخيرة الموجهة منذ شهر الى قرى المرج والغوطة ، واقبال الاهلين على مساعدة موظفي الصحة بتنفيذهم تعليمات النظافة العامة ، وتدابير الوقاية المعممة عليهم مما يؤكد لنا ان الوعي الصحي العام في البلاد ، يتطلب حتما الاستزادة من الاساليب العلمية الحديثة للوقاية والمكافحة ، ووضع التشريعات المنبثقة عن الضرورات ، وازالة الانظمة البالية من طريق الاصلاح الفعال السريع .

تشريعات صحية جديدة

وقد لاحظنا اثناء تتبعنا سير الشؤون الصحية في البلاد ان كثيراً من الامور الهامة قد اهملت وكثيراً من الاخطاء ، والنقائص ، لم يعمد الى تلافيها ، فعملنا على تشكيل مجلس صحي استشاري من كبار المسؤولين والخبراء ، ورؤساء المصالح الصحية وممثلي جمعيات الطب والصيدلة ، واستمعنا الى اراء كل جهة مختصة واقتراحاتها وبذلك تمكنا من ان نضع الخطوط الاساسية لحلول معضلات كانت تزداد تعقيداً على مر الايام ، منذ ثلاثين عاماً ، وهي حلول تضمن مصلحة الاهلين ، وكرامة رجال الطب والعلم ، ومستوى رفيعاً لمهنة المشتغلين بشؤون الصحة العامة ، ستظهر قريباً

في تشريعات جديدة .

وتجدُّ الآن لجان تابعـــة لوزارة الصحة في دراسة موضوع المستحضرات الطبية، وامكان الاستغناء عن عدد منها مما يمكن صنعه في سوريا، وذلك للحد من استيراده، او لمنعه منعاً باتاً، فنستطيع توفير مبالغ كبيرة من ثروتنا، تذهب هباء، وننشط في الوقت نفسه رافداً اساسياً من روافد الانتاج الوطني .

مستقبل جديد للعلم والمتعلّمين

إننا في سبيلنا نحو نهضة وطنية شاملة تتناول بالتكافؤ والانسجام جميع نواحي حياتنا العامة ، انما نطمح الى تحقيق تطور حقيقي ، لا سطحي في حياة الفرد والمجتمع ، يقوم على الفن والوعي وتدفعه ابداً الى الامام ، بواعث شعور عميق بالحاجة الى التزود من المعارف ، والتحلي بها والتفوق عن طريقها ، ونحن نعيش في عصر تنوعت معارفه ، وتوسعت بتنوع حاجات الشعوب ، وما من سبيل للسير في ركب الحضارة والارتقاء في مدارج الرقي ، الا بالعلم ، ولا تستقيم لنا قيمة دولية الا اذا حثثنا للتقدم خطى جبارة بعد ان تخلفنا عصوراً واجيالاً ، واصبح مضي الزمن يلزمنا بمضاعفة العمل والجهد ، والاغتراف من مناهل المعارف المبذولة لكل مستحق .

وانه ليؤسفنا ان نشير الى ما حصل في السنوات الاخيرة من تدني مستوى الثقافة العامة ، وذلك بالرغم من توسع حلقات التعليم وشمولها القرى القريبة والبعيدة ، ومن بلوغ موازنة المعارف نسبة

لا تقل عن عشرين بالمئة من مجموع ارقام الموازنة . وقد اطلعنا على تقارير الخبراء ودراسات اصحاب الاختصاص في الموضوع ولمسنا كما لمس الكثيرون ، ان المنهاج الدراسي المتبع لا يلائم طبيعة التطور ، وان ثمة اخطاء وحسابات وهمية ، بنيت عليها في الماضي مواد المناهج ، من حيث توزيعها بين الصفوف وقدرة الطلاب على استيعابها .

ولاحظ المراقبون ان عوامل اخرى شتى ساهمت في تدني المستوى الثقافي ، من اجتماعية وسياسية ، وتربوية ، لا بد من دراستها بتعمق وتفهم، ومعالجتها بروية وتبصر، مع ما يقتضيه الامر من سرعة في العمل ، اصبحت ضرورة للخروج من تردي معارفنا في مهاوي الاضطراب .

وقد لجأنا كخطوة اولى في هذا الميدان الحيوي الى اصدار المرسوم التشريعي رقم ٩١ بتعديل قانون المعارف المعمول به منذ عام ١٩٤٤ وجعل مدة الدراسة في المدارس الثانوية سبع سنوات (كانت ستاً في القانون القديم) تقسم الى حلقتين :

الاولى اربع سنوات والثانية ثلاث سنوات (كانت سنتين). كذلك قسمت الدراسة ، خلال الحلقة الاعدادية الى فرعي العلوم والآداب مع تعدد فروع الاختصاص لاعداد الطلاب للفروع العلمية ، او الادبية من الدراسات العالية .

ولما كان الغرض من هذا كله رفع مستوى التدريس الثانوي

لاعداد الطالب اعداداً حسناً للتدريس العالي، وبالتالي للحياة العلمية الواسعة ، فقد نص المرسوم التشريعي الجديد على جعل احدى اللغتين الانكليزية او الفرنسية الزامية، في جميع صفوف المدارس المتوسطة والاعدادية بدءاً من الصف الاول المتوسط .

وقد حرصنا على تجنب البلبلة والاضطراب في تطبيق احكام المرسوم التشريعي المذكور بايجاد فترة انتقال، يطبق خلالها البرنامج الجديد على مراحل ، واصدرنا احكاماً اخرى بتنظيم مرحلة الانتقال وتأمين سير الدراسة ، وانهائها وفق مبادىء ثابتة .

اما عامل السياسة المحلية فقد ظهر اثره الحزبي النفعي ، في تدني المستوى الثقافي ، وقد حزمنا امرنا على مكافحة هذا الداء الوبيل ، الذي انتشر في صفوف الطلاب ، بعـــد ان ضج الآباء والاولياء بالشكوى والتذمر ، واشتركت معهم في التألم لما صارت اليه احوال الطلاب من ارتباك وفوضى، جميع فئات الشعب بلا استثناء . حتى ان الذين يمارسون السياسة انفسهم ، كانوا يتوقون الى عهد ، يرون فيه ابناءهم واخوتهم ، واقربائهم ، ملزمين بمقاعد التدريس وحدها ، ومنزهين عن عدوى الداء، بعيدين عن العنعنات الحزبية ومفاسدها.

فالشعب السوري — وهذا مـا قلناه في بياننا الى الطلاب — هو اكثر الشعوب احساساً بفائـدة العلم ، والارتواء من مناهله ، والتسابق الى معاهده ، وما فتىء عاماً بعد عام يطالب المسؤولين بمضاعفة الجهود ، والمخصصات لفتح دور علم جديـدة ، تفي بحاجاته

وتلبي نداء العطشى الى المعرفة ، الصادر عن كل مكان في المدن والارياف ، ومن اطراف الصحراء ، وان هذا الشعب ليطمح عن جدارة واستحقاق ان يرى ابناءه مناراً لتقدمه ورمزاً لنجاحه ، ومثلاً من امثلة النظام الذي هو عامل النجاح في اداء الواجب ، حتى يقر بهم عيناً ويطمئن الى مستقبل مستقر ومزدهر ، يقوم على حقائق العلم والفن ، والمعرفة والادراك .

ولكي نستطيع حقا ان نُعِدَّ بلادنا للرسالة السامية المدعوة الى ادائها ، وجب في المقام الاول ان نصون ناشئتها عن تبذير ذكائها ، ونشاطها سدى ، في تيارات الحزبية السياسية ، والمآرب النفعية الشخصية ، وان ننقذ الابرياء من طلبة العلم فلا يقعوا فريسة بين ايدي من يقيمون مجدهم السياسي على عواتقهم ، وما هذه الناشئة التي تلعب بها الاهواء ، الا جيل المستقبل ، وعماد الوطن ، وامل البلاد ومصدر حيويتها الدائمة المتجددة ، وقوتها الكامنة التى تدفع بها قدماً الى الامام . كما ان تلك الاهواء الحزبية في اصطراعها وفورتها انما تعمل لاطفاء تلك النار المتوقدة ، وتحطيم حملة مشعل العلم ، وتنكيس بند الحرية والانعتاق من ظلمات الجهل ، والدجل والخرافات .

لذلك سارعنا الى اصدار مرسوم تشريعي يقضي بتحظير الانتماء الى اي حزب سياسي ، او جماعة سياسية ، او القيام باي نشاط سياسي ، او الاشتراك باي اضراب مدرسي او مظاهرة غير مرخص بها ، على اي طالب في معهد جامعي او في مدرسة رسمية او خاصة .

كذلك فرض التشريع المذكور عقوبات بحق كل مدير او معلم او مدرس ، يهمل واجبه في قمع الاضرابات المدرسية ، او يساهم فيها او يحرض عليها . وحظر على رؤساء الاحزاب تسجيل الطلاب لديهم او السماح لهم بارتياد مقرات اجتماعاتهم ، تحت طائلة عقوبات نص عليها هذا التشريع . وأوجبنا على الوالد والولي والوصي ، مراقبة ابنائهم ومن هم في ولايتهم او وصايتهم ، في حال ارتكابهم مخالفة من المخالفات المذكورة ، واشركنا الوالد والولي والوصي في تحمل التبعات .

ولقد كنا على يقين عندما اصدرنا هذا المرسوم التشريعي ، اننا نلبي حاجة شعبية ملحة ، ونخدم هدفاً وطنياً رفيعاً ، وبالفعل فان المرسوم ما كاد يذاع ويعلن ، حتى تصاعدت من كل حدب وصوب ، اصوات الترحيب ، والتأييد . وكان الطلاب انفسهم اكثر الناس شعوراً بخطر ما انزلقت اليه بعض فئاتهم من ضلوا واضلوا ، وبخطورة ما يترتب عليهم من واجبات في ظل النظام ، والهدوء ، والتحصيل للمستقبل ، فاحسسنا بمضاء التشريع الجديد في نفوسهم وبحسن تقبلهم وتفهمهم لغايته العلمية المجردة ، مما بسطناه لهم في النداء الذي اذعناه حين صدور المرسوم التشريعي .

لذلك رأينا ان نقابل وعيهم وحرصهم بتدابير تشعرهم ، وهم ابناؤنا وفخر مستقبلنا باننا انما نرعاهم بعاطفة الاب ، وحبه ، اكثر مما نفعل بطائلة القانون ، فاصدرنا مرسوم عفو عن جميع الطلاب الذين ارتكبوا مخالفات استوجبت فرض عقوبات عليهم في

مظاهرات مضت .

واننا لشديدو الامل ان يكون ذلك فاتحة عهد جديد ، للعلم والمتعلمين ، فينصرف الطـــلاب الى نشاطهم المدرسي المنزه ، وتحصيلهم العلمي الخالص ، لخيرهم انفسهم وخير امتهم .

مبـاديء الاخاء والتسامح

ولما كانت سوريا ، دولة تقوم على مباديء الاخـاء والتسامح والتعاون ، وفاقاً لتعليمات الاديان السماوية الممثلة بمختلف مللهـا وطوائفها ، وكانت مادة الدين في جميع مراحل التعليم ، ضرورة روحية ، تساعد على نشر الفضيلة ، والتحلي بالاخلاق الطيبة ، فقد جعلنا المرسوم رقم ٤٨ بتاريخ ٦ / ١ / ١٩٥٢ يثبت الزاميـــة التعليم الديني في جميع صفوف المدارس الرسمية مع فارق واحـد هو ان لا يلزم طلاب المدارس الرسميـة والخاصة بحضور دروس الديانة ، الا اذا كانت خاصة بدينهم ومعتقداتهم .

العدالة الاجتماعية

اننا في سيرنا الحثيث نحو نهضة تنشر الرخاء ، وتضاعف ثروتنا وتوفر الطمأنينة ، انما نطمح الى تجنب الكثير من تجارب الامم في مشاكلها ومزالقها ، التي خلقتها احوال اقتصادية واجتماعية في ظروف معينة ، ثم تعقدت وتأزمت حتى باتت مواطن خطر وتردٍّ في تطورها وتقدمها . ولا بد من اللجوء الى اجتثاث اسباب العلل ، قبل تسربها واستفحالها لنتمكن حقاً من تفادي المرور بادوار مرَّ بها سوانا من الشعوب ، وتعثر تعثراً مهلكاً .

فالتفاوت الاجتماعي بين طبقة وطبقة ، او بين فئة واخرى من فئات المجتمع ، كان من اكبر عوامل الاضطراب والتناحر الطبقي لدى الشعوب القديمة والحديثة . لذلك انصرف مجهود المشترعين ، والعلماء والمصلحين في المئة السنة الاخيرة ، الى معالجة مشاكل المجتمع وازالة الفوارق الضيقة ، بين فئات المواطنين ، والدخول بشتى التجارب الى صميم المعضلة بتأمين العدالة والقضاء على الامتيازات ،

التي تجعل من المواطنين المتساوين امام القانون اسياداً وعبيداً .

ان سوريا الحديثة لم تدخل في نظمها وتعاملها الاجتماعي ما يعطي اي شخص او فئة امتيازاً ما ، على شخص او فئة اخرى . على انها ورثت من ماضيها في الحقب السوداء القاباً وامتيازات جرى تداولها مع الزمن ، وبقيت آثارها لطخة في جبين النهضة السورية ، فوجب ان تزال هذه الآثار المتناقلة جيلاً بعد جيل ، ولا سيما بعد شيوعها وابتذالها ، وهي بالرغم من انها القاب جوفاء ، مجردة عن اي قيمة ، فان الاستمرار في تداولها يكاد يصور العجز عن التخلص من اوزار الماضي ووصماته ، بينما يبدو جلياً من تطور نفسية الشعب ، انه سمح بشيوع هذه الالقاب حتى اصبح لا يقيم لها وزناً .

ولما كان من اولى مبادئنا الوطنية ان المواطنين متساوون امام القانون في الحقوق والواجبات وفي الكرامة ، والمنزلة الاجتماعية ، وكان هذا التراث من الالقاب بعيداً عن هذه الروح باللفظ والمعنى ، وبالمبدأ ، فقد اعلنا بالمرسوم التشريعي رقم ٦٦ بتاريخ ١٦ / ١ / ١٩٥٢ نهاية هذا التراث المتداول من الالقاب مثل باشا وبك وافندي وآغا وسواها لنقصر مخاطبة المواطن لمواطنه بكلمة سيد (اي سيد نفسه) فقط ، تحت طائلة العقوبات المنصوص عليها .

وقد قضى المرسوم التشريعي ، بعدم السماح لاي سوري بعد

الآن بقبول اي رتبة او لقب شرفي من حكومة اجنبيـــة ، او الاتصاف به منعاً لتسرب تراث جديد من الامتيازات في المستقبل، كذلك لا يسمح للسوري بحمل الاوسمة الاجنبيـــة الا بعد تقديم طلب يبرر منح الوسام ، والحصول على اذن مسبق بحمله . وتبقى مصونة جميع الالقاب والرتب العلمية التي تمنحها المعاهد والجامعات والمؤسسات المعترف بها .

العمال والفلاحون

ومن البديهي ، ان لا نقتصر في مكافحة الفوارق الاجتماعية على ازالة الالقاب ، والامتيازات الشرفية ، اذ لا بد من النفاذ الى صميم الموضوع ، ومعالجة اوضاع الفئتين الرئيسيتين اللتين تتألف في بيئتيهما عادة امتيازات اقتصادية او اقطاعيـــات ملكية تستأثر بالارزاق وتتحكم بمصاير العمال والكادحين ، فتجعل حرية الشعب وهماً من الاوهام ، ورخاءه غاية لا يرجى بلوغها .

ففي ميدان العمل والعمال ، نحن الان امام دراسات واسعة ، ومطالعات متنوعة نقصد منها الوصول الى اجراءات وتشريعات ، تصون حق العامل، وتنشط مشاريع رب العمل ، فلا يعرقل العامل الانتاج الوطني ، ولا يتخذ المنتجون عملهم الحر ذريعة لاستغلال العامل استغلالاً غير مشروع ، اذ اننا نرمي قبل كل شيء الى احلال الوئام بين العامل وصاحب العمل ، ونبدأ حياتنا الصناعية في ظل تحالف هذين العنصرين ، وتآلفهما برضى واختيار ، كي يكون

بامكاننا تجنب ازمات اجتماعية واقتصادية هزت كيان الدول الراقية وكادت تطوح بها . وقد عنينـــا بالمرسوم التشريعي رقم ١٧ بتاريخ ٢٣ / ١٢ / ١٩٥١ كخطوة عاجلة مبدئية ، بتوسيع ملاك مديرية العمل والشؤون الاجتماعية تبعاً لتزايد الحاجات ، وامتداد آفاق العمل ، وتضاعف عدد عمال الصناعة ، فجرى توسيع جهاز تفتيش العمل ، وتنفيذ الانظمة الخاصة بحماية العمال في العاصمة والمحافظات ، وجهاز مكافحة البطالة وتنظيم مكاتب الاستخدام . والدراسات متجهة الآن نحو اعداد الوسائل اللازمة لرفع مستوى العامل وتأمين سكنه في بيوت صحية ، وضمان مستقبله ، ومستقبل اسرته ، بما يجعل منه مواطناً صالحاً منتجاً .

وقد اولينا عنايتنا الفلاح السوري ايضاً ، باعتباره ركناً من اركان الثروة القومية ومصدراً من مصادر الانتاج والرخاء ، فأقرينا مبدأ توزيع املاك الدولة على صغار المزارعين ، واصدرنا على هذا الاساس ، المرسوم التشريعي رقم ٩٦ بتاريخ ٣١ / ١٢ / ١٩٥١ الذي يرمي الى صيانة املاك الدولة من جهة ، وبيعها ببدل زهيد ومقسط من الفلاحين ، او ايجارها لهم من جهة اخرى .

تشريعات املاك الدولة

وفيما يلي اهم النقاط التي تضمنها المرسوم التشريعي رقم ٩٦

اشترطت احكام القوانين السابقة ، لخضوع العقارات والاراضي لادارة املاك الدولة ان تسجل في السجلات العقارية ، ولما كان

التسجيل بحد ذاته عملية صعبة ، اتيح لكثيرين ان يضعوا يدهم على اراضٍ واسعة ، تابعة لاملاك الدولة ، ولكنها غير مسجلة .

ولذلك اوردنا حكماً تشريعياً يحفظ حقوق ادارة املاك الدولة على عقاراتها. وقضت المادة الثانية من المرسوم التشريعي المذكور ، ببطلان كل وضع اقامه الاقطاعيون واصحاب النفوذ على الاراضي التابعة لاملاك الدولة وغير المسجلة في السجلات العقارية مهما بلغ اتساعها الا ضمن مساحة حدها الاعلى ١٥٠ هكتاراً في اراضي الجزيرة والفرات والمنطقة الصحراوية ، و٥٠ هكتاراً في باقي المناطق السورية ، لكل شخص مالك .

ولما كان بعض المالكين ، يحملون اسناد تمليك لاراضٍ تزيد مساحتها الحقيقية عن المساحة الواردة في الاسناد بحجة ان للاراضي حدوداً ، والعبرة بالحدود ، وكانت الحدود هذه عرضة للتلاعب والتبديل ، فقد قضت المادة الثالثة من المرسوم التشريعي باعتبار المساحات الواردة في اسناد التمليك ، هي المساحات الحقيقية ، ولا عبرة لحدودها اذا زادت عما ورد في تلك الاسناد .

حتى اذا تحررت اراضي املاك الدولة على هذا الشكل من اساليب الاستيلاء السابقة اغتصاباً او تزويراً ، تأتي المادة الرابعة من المرسوم التشريعي رقم ٩٦ لتبيح لادارة املاك الدولة بعد موافقة مجلس الوزراء توزيع اراضي الدولة على المحتاجين من الفلاحين القادرين على الفلاحة او الزراعة ، بابدال زهيدة على

اقساط ، وبذلك تفسح الامكانية لكل مواطن ان يتمتع بخيرات تراب الوطن ، على ان يكون جديراً بذلك .

وعلى هذا الاساس وضعت احكام لاسترجاع اراضي املاك الدولة من ايدي المباعة لهم ، اذا لم يتموا استثمارها خلال عامين ، او اذا لم يحسنوا الاستثمار ضمن شروطه الموضوعة لمصلحة الانتاج الوطني العام ، ولمصلحة الافراد معاً .

كذلك اباح المرسوم التشريعي للعشائر المترحلة احياء اراضي الدولة خارج المناطق المعمورة الآهلة بالسكان ، وهي اراضٍ وسيعة صالحة للاستثمار ، وكانت الاحكام السابقة تحظر على العشائر المترحلة القيام باي عملية استثمار في هذه الاراضي ، مما حرم البلاد من مجهود قسم من سكانها الذين يجب ان تفسح لهم امكانيات الاستقرار للعمل في الارض .

ولما كانت حالة الفلاحين المقصودين بتوزيع الاراضي في المرسوم التشريعي رقم ٩٦ لا تساعدهم غالباً على استثمار الاراضي التي في حوزتهم ، لعجزهم المادي ، فقد اصدرنا مرسوماً تشريعياً آخر يبيح اقراض هؤلاء الفلاحين من المصرف الزراعي ، بشروط سهلة ولآجال محدودة ، ونصت مواد هذا المرسوم التشريعي على كيفية الاقراض والتسديد ، والضمانة بشكل تتأمن معه مصلحة الخزينة ومصلحة الافراد ، وتتميماً لهذا المشروع تدرس الآن الحكومة انشاء جمعيات تعاونية تقوم بمساعدة الفلاح على

استغلال الارض التي وضعت تحت تصرفه .

احكام الايجار الجديد

اصدرنا تشريعاً جديداً للاجارة بعد دراسة مطولة لنتائج تطبيق قانون الايجار الصادر في ٣١ / ١٢ / ١٩٥٠ ، وبعد مرور سنة عليه ، وغايتنا ان نقرب بين وجهة نظر المؤجر ووجهة نظر المستأجر ، مع العلم انه ليس من السهل ، وضع نص تشريعي يؤمن كامل مصالح الطرفين المتباينة كل التباين .

لذلك عملنا على ازالة اسباب المنازعات والخصومات الى حد بعيد ، دون ان نترك مجالاً لمالك ان يسيء استعمال حق الانتفاع من ملكيته ، او لمؤجر ان يطالب فوق ما تفرضه مباديء الاجتماع والاقتصاد من مقتضيات .

وان يكن المرسوم التشريعي الجديد قد بني على المباديء الاساسية للقانون رقم ٦٣ الصادر في ٣١ / ١٢ / ١٩٥٠ ، التي هي التخمين ، والحق برفع دعوى الغبن من قبل المؤجر او المستأجر ، فقد تضمن تعديلات واضافات ذات بال ، من شأنها تلافي كثير من الخلافات بصراحة قانونية ، وسرعة البت في دعاوي الطرفين المتخاصمين ، مع تأكيد مجدد لاهمية عمل الدائرة الاجتماعية ، التي احدثت لتأجير العقارات الشاغرة ، والحيلولة دون التهرب من التأجير ، وعمدنا الى حماية الموظفين ، والمستخدمين والعسكريين ،

من التخلية لأن هذه الفئـــة من المستأجرين تؤدي خدمات عامة لحساب الدولة، ولا يجوز تعريضها في كل وقت لامكان الخروج من اماكن سكناها . ومنع المرسوم التشريعي الجديد اساليب تقاضي ابدال الايجار سلفاً ، ولاكثر من مدة ثلاثة اشهر ، وجعل احكام المحاكم الصلحية تابعة للتمييز — لا للاستئناف كما كان سابقاً — مع الزام محكمة التمييز باستعجال النظر في هذه القضايا . وسوى ذلك من احكام تضمنها المرسوم المذكور ، يمكن اعتبارها على ضوء التجارب حداً اعلى من محاولات التسوية الاجتماعية .

تكريم الأعمال الصالحة وتخليد البطولة

بين العوامل الصالحة التي تبعث الروح الوطني ، وتذكي الحماسة وتشحذ الهمم ، وتؤلف رباط الشعور المشترك ، يعتبر تقدير البطولات، والوفاء لذكرى العظماء من الرجال الذين صنعوا تاريخ بلادهم ، اقواها حافزاً وابقاها اثراً .

وبين مظاهر هذا التكريم والتقدير ، يعتبر التمثال ، او النصب الذي يقام في شارع رئيسي او ساحة عامة ، على مرأى من الجمهور في غدوه ورواحه ، اقربها الى الفهم والحس. فالتمثال الذي يقام على هذا الشكل ، لتذكر حدث جليل في تاريخ الشعب ، او لتقدير يد اسديت اليه ، انما هو كتاب مفتوح ، يقرأ فيه كل فرد بيسر وقوة، صفحة مجيدة من الاعمال التي يجب ان تبقى سيرة تجري بها الالسنة ، ودرساً تتلقنه الاجيال. واذا كان لأُمة من الامم ان تفخر بتاريخ امجادها التليدة، فالعرب في مقدمة هذه الامم، والتربة السورية قد انجبت عقولاً وسواعد ، كان لها في تاريخ حضارة

الانسان القدح المعلى. اما تاريخها الحديث في نضالها وجهادها وبلائها، فمليء بسير البطولة والتضحية والشهادة .

فسوريا حين تأخذ بمبدأ التكريم والتخليد، عن طريق اقامة النصب والتماثيل التي تنطق بفضل الاعمال والرجال ، انما تتأسى بالدول الناهضة في الغرب والشرق ، التي افسحت في صفحات حاضرها ، عناوين بارزة لسجل البطولة والفخار ، وقد سبقتنا الى تخليد المآثر دول عربية كمصر والعراق ، واخرى شرقية مسلمة كالباكستان وتركيا ، ويضاف الى ذلك كله ان التمثال ، مدرسة تاريخية ، وثقافة فنية ومظهر حي من مظاهر النشاط الروحي في امة تريد ان تضيء مستقبلها بمنائر رفيعة من مجدها التالد ، وتستمر قدماً في معارج العزة والرقي .

لهذه الغاية الجليلة اصدرنا المرسوم التشريعي رقم ٦٢ بتاريخ ١٤ / ١ / ١٩٥٢ الذي قضى بانشاء قبر (الجندي المجهول) في العاصمة السورية ، يرمز الى مجموع شهداء الامة دون ذكر الاسماء ، وفي هذا بعض الوفاء لذكرهم الجليل وثراهم الطيب .

وقضى المرسوم التشريعي الآنف الذكر باشادة نصب تذكارية في كل محافظة من المحافظات السورية تحمل اسماء شهداء الوطن من ابناء المنطقة .

كذلك نص المرسوم التشريعي على اقامة تماثيل هي نصب شخصية لعظماء العرب من سوريين وغيرهم ، قدماء ومعاصرين ،

او نصب رمزية تمثل ، نهضات العرب والمواقف الحساسة في تاريخهم القديم والجديد .

واننا لشديدو الامل ان تتفتح عبقرية الفنان السوري على ضوء هـــذا البعث التاريخي ، فنرى في شوارعنا وساحاتنا العامة وفي كل مدينة ، ومركز قضاء ، نصباً حية ، لامجادنا التليدة والطريفة لا تقتصر بمنطقها على عظمة التاريخ ، بل تبرز فوق ذلك ناحية كامنة في ذكاء السوري وفنه .

سوريا في الميدان الدولي

ان هذه النهضة الداخلية، كان لها أبعد الاثر في علاقتنا الخارجية، فالى جانب الرقم المرتفع الذي سجلته وزارة الخارجية خلال الثلاثة اشهر الماضية في انجاز المشاريع التي تكفل التنظيم لجهازنا العام، والتناسق في العمل بين الادارة المركزية، والبعثات السياسية والقنصلية، وضعنا مشروع معاهدة للصداقة بين سوريا وايران، واعددنا تأليف الوفد السوري الدائم لدى هيئة الامم المتحدة، لما له من اثر كبير في الدفاع عن مصالحنا الخاصة والقومية في الاندية الدولية، وانشأنا قنصلية سورية في قبرص، سيكون لها اهمية كبيرة نظراً للمركز التجاري الذي تحتله هذه الجزيرة في البحر المتوسط، واعددنا مشاريع عدة لانشاء قنصليات فخرية في اسانسيون عاصمة البارغواي، وكاراكاس عاصمة فنزويلا، ومنتفيديو عاصمة الاورغواي وكوردوبا والرساريو بالارجنتين. ودخلنا في مفاوضات مع الحكومتين الايطالية واليونانية لعقد معاهدتين تجاريتين خليقتين بان تؤديا، بالاضافة الى المعاهدة التجارية السورية الالمانية، الى

انعاش الاقتصـــاد السوري، وتنشيط الانتاج القومي والشركات الوطنيـــة .

وكذلك عمدت اربع دول كبيرة الى احداث التمثيل السياسي بينها وبين سوريا، وتعيين ممثلين سياسيين في دمشق، وهذه الدول هي البرازيل ويوغوسلافيـــا والنمسا وهولندا، مما يؤدي الى نمو العلاقات الحسنة بيننا وبينها، وتعزيز التبادل الثقافي والاقتصادي في جو من الثقة المتبادلة .

ولم نأل جهداً في ايقاظ الشعور القومي لدى المغتربين السوريين، الذين نالوا في ديار الهجرة، بفضل كفاحهم واستقامتهم، اشرف المراكز وادعاها الى الاحترام، فتبنينا قضيـة المغتربين، وباركنا المشاعر الفياضة، والعواطف العملية، التي ما فتئوا يظهرونها نحو وطنهم الام، ودعوناهم الى مشاركة اخوانهم المقيمين في رفع بنـاء الوطن، وتعزيز دعائمه الاجتماعية والاقتصادية، لانه ملك لهم اجمعين.

وهكذا توطدت ثقة العالم في سوريا خلال هذا الزمن الوجيز، واستعادت مركزها المرموق في العالم العربي، وعادت الى اداء رسالة التعاون والتآخي والنضـال المشترك بين شقيقاتها العربيات، ورسالة السلام والتسامح بين الشرق والغرب .

أيها الشعب الواعي

قدمنا لك في هذا البيان ، لمحة عن اعمالنا خلال الفترة التي اجتازتها البلاد منذ اليوم الثاني من كانون الاول عام ١٩٥١ . وقد اردنا ، من قبيل اداء الواجب ، لا من باب الدعاية وانتزاع التصفيق والاستحسان ، شأن من يأخذون الناس بالبيانات لا بالاعمال ، ان نعطيك صورة قريبة من الواقع ، ونرد اليك بعض ما منحته لنا من الثقة الغالية ، والولاء الخالص ، مشاريع اصلاحية وانظمة جديدة ، تليق بنهضتك ، وحبك الرقي والوثوب ، وتحقق رغبتك بنظام عادل وعيش رغيد ، وطمأنينة وارفة وعزة شامخة .

وسنثابر على الدأب والعمل ، بلا كلل ولا فتور ، مستمدين القوة من امانيك ، وحقوقك المقدسة ، لنمضي قدماً في تحقيق ارادتك المبدعة ، وفسح المجال لانتاج ذكائك الخصيب ، وعبقريتك النافذة ، حتى يتم خلق هذا الوطن ،

بما ينشده شعبه الحي العريق ، من رفعة ومنعة ورخاء .

ها اننا نسير في طريقنا الواضحة ، ونشرع في اداء الواجب ، بما فيه من لذة وعناء : لذة من يعمل بضمير مستريح ، وقناعة وجدانية بريئة ، وعناء من لا تفتر له يد ، ولا يغمض له جفن ، حتى يرى الاصلاح مثمراً ، والصلاح سائداً ، ومشاريع العمل دانية القطوف لكل مواطن مستحق .

واننا نحرص كل الحرص في سبيلنا هذا ، ان نعمل متضافرين مع جميع العناصر الوطنية المخلصة ، ممن يطيب لها اداء الواجب . ونحن على يقين ، من ان امكانيات العمل الصادق ، متوفرة لدى هذا الشعب بمختلف هيئاته وفئاته .

فهرست

صفحة

افتتاح ٣

تنظيم الدولة ٩

الجندية جامعة الشعب ١٣

الاصلاح المالي والاقتصادي ١٧

ثروة الارض ٢٧

العناية بالصحة العامة ٣٥

مستقبل جديد للعلم والمتعلمين ٤١

العدالة الاجتماعية ٤٧

تكريم الاعمال الصالحة وتخليد البطولة ٥٥

سوريا في الميدان الدولي ٥٩

ايها الشعب الواعي ٦١

COLUMBIA UNIVERSITY
0026813378

956.9
Sy81

BOUND
AUG 10 1956

956.9-Sy81